

ان يكون المعنى من اسم منكم يا اهل المدينة انما عليهم ما دمتم مقيمين بها فان للقائم  
بها هو غالب او قائم وليتخذ في تخطيطه ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على  
ذلك **يبين** هذا انما لم يجمع لما كانت مفتوحة وكانوا الذين حلوا على عاصمتهم  
الامور فيسلكون علمها كما كانوا في علمهم اذ استلموا فان قيل انهم لم يكن يريد عليهم في هذا  
تفصيل للحديث وان قيل انهم لم يرد عليهم من هناك ولا يرد اذ لم يرد خارج فقد ظهر  
الغرض وان قيل انهم لم يرد عليهم في جميع فيكون ان كان ذلك لا يقتضي استحباب هذا العلم  
مطلقا لاستدلال به وان كان ذلك يقتضي الاحتجاب وهو ان يختص بمسلم من خارج لم يرد  
ان يستحب لاهل المدينة العلم عند الحج كما دخلوا المسجد وخرجوا وهو خلاف ما  
ما اجمع عليه الصحابة والتابعين باحسان وخلاف قول المذاهب فيمن وهو اهل المدينة  
مردون لا يسافر منها ولا يسافر اليها والتادم قد يقع بالمدينة العشر والشهر في الميزان  
عليه عت ورات في اليوم والبلية واكثر كلما دخل وحسب ذلك المدنى المقدم لا يرد عليه  
قط في عمره وامر في الواجب فاستحب هذا المورد والصادر تشبيهه بالظروف  
الذي شرع للحج عند المورد المكة وهو الذي يجرى في طواف القدوم وطواف النية وطواف  
الورود وعند الصدور وهو الذي يجرى في طواف الوداع وهذا التشبيه بعهد الخلق  
بييت الخلق **وهو** انما لا يجوز الطواف بالحج بالاجماع ولا العملة اليها كما ثبت  
عنه صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم عن ابي هريرة الغنوي انه قال صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا  
على القبور ولا تصلوا اليها وايضا فالطواف بالبيت المكة والحرم كلما دخلوا  
المسجد والوقوف عند القبر كلما دخل المدينة بالاتفاف فلم يقع النزول بين المدينتين  
وعن المدنى لم يصل في السنة ولا نظره في الشريعة والاهو مما سئل الخلفاء الراشدين  
وعمل به عامة الصحابة فلا يجوز ان يجعل هذا من شريعة وسنة واذ فعل من الصحابة  
دون غيرهم الواحد والاثنان والثلاثة واكثر كان غاشية ان ثبت له التسوية بحيث يكون هذا ما  
تعامد دعوى الاجماع على خلافه بل يكون كسائر المسائل التي ساء فيها الاجماع لبعضه  
العلم اما ان يجعل من سنة رسول صلى الله عليه وسلم وشريعته وحكم ما تدل عليه سنته  
ككون بعض السلف فعل ذلك فهو لا يجوز ونظير هذا حكمه

قال

ابو بكر الاثرم قلت لابي عبد الله يعني الامام احمد بن حنبل في الرجل يخطب في الصلاة  
في مسجد غيره فاقال ما عرفت هذا قلت فالمنبر قلت اما المنبر فموضع تدبره فانه قال ابو عبد الله  
شيئا يرد عنه انه اني قد يكون عن ابن ابي ذيب عن ابن عمر عن علي المنبر قال ويروى عن عبد  
بن المسيب في امرائه قلت ويروى عن يحيى بن سعيد يعني الاضاري شيخ مالك بن  
انه حديث اراد اخرج الى العوق جاء الى المنبر فخرجوا عن ابي ذيب عن الحسن ذلك قال لعنه  
الضرة والشئ قلت لا اعتدله ائمة بلصقون بطونهم في الدار القبر وقلت لم والى  
اهل العلم من اهل المدينة الميسرة ويقومون ناحية فيمن فقال ابو عبد الله ثم هكذا  
كان ابو عبد الله يقول ذلك **قال** ابو عبد الله باي ابي صلى الله عليه وسلم وقت ذلك محمد  
بن حنبل ايضا في منسك المرودي نظره ما نقل عن ابن ابي عمير في المنبر ويحيى بن سعيد هذا  
كله يدل على التسوية وان هذا ما فعله بعض المعين فلا يقال انهم اجمعوا على ذلك بحيث  
يكون فاعلم من فعل ذلك قتلنا بعض السلف لم يتبعه هو شيئا من عنده **واما**  
ان الرسول صلى الله عليه وسلم ذهب الى ذلك ووجب فيه وجعله عبادة وطاعة شرع فعلها محظا  
يحتاج الى دليل شرعي لا يكفي في ذلك فعل بعض السلف ولا يجوز ان يقال ان الرسول  
يجب ذلك ويكرهه وان سئل ذلك وشعره او نبي عن ذلك وكرهه وخوذه ان لا يدل على ذلك  
على ذلك لا سيما اذ عرف انه جمهور اصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك **فيقال** لو كان  
هو ذلك لكان واجبه لهم لعلوا فانه كما نزل من الناس على الخير ونظاير هذا متعددة والله اعلم  
**والجواب** ان قد يجزى الدعاء للصلاة في مكان دون الاحتجاج عليه ومنه وحصول خشوعه  
فيه لا ان يركب الشارع فضلا ذلك المكان كصلاة الذي يكون في بيته وخوذه ذلك  
فمثل هذا اذ لم يكن متعبا عنه فلا بأس به ويكون ذلك تحيا في حق ذلك الشخص كمن عبادته  
منه افضل له اذ صلى القوم خلف امام يحسب كانت صلواته افضل مما ان يصلوا خلف من لم يركب  
وقد يكون العمل المفضول في حق بعض الناس افضل لكونه افعلم ولو ان ارغب فيه وهو احب اليه  
منه على من يكون محضه فلهذا جازت في جنس اختلاف في الأشخاص وفي مراتب فضل جنس  
بالشرع في بيته الصلاة افضل من القراءة وذلك لا بد لانه مع ان العمل المفضول في مكان هو  
افضل من الفاضل في غيره وكانه لتفضل كفضيلة الذكر والدعاء للمرأة بعد العشاء والصلاة

مكان